الحصول على التعليم كشكل من أشكال التعويض للناجيات من أَسر تنظيم داعش في العراق

أبريل/نيسان 2025

Yazda

FARIDA GLOBAL ORGANIZATION

GLOBAL SURVIVORS FUND
من أجل و بالتعاون مع
الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالصراع

جدول المحتويات

1. ملخص 03

2. مقدمة 04

3. الوفد رفيع المستوى وتقييم أصحاب المصلحة المتعددين 05

4. قانون الناجيات الإيزيديات والتعليم 06

5. المسارات التعليمية المتاحة للناجيات 07

1. الاندماج في التعليم الرسمي
2. التعلم المُسرَّع
3. التعلم الخارجي
4. التعليم المهني وغير الرسمي
5 التعليم الجامعي

6. النتائج 09

1. المشهد التعليمي
2. التسجيل
3. العوائق
4. المفاهيم الخاطئة حول دوافع الناجيات

7. البحث عن حلول 11

1. الاحتياجات الرئيسية التي عبّرت عنها الناجيات في مناقشات مجموعات التشاور
2. التوصيات

8. الختام 13

1. ملخص

عانت ضحايا الأسر ممن وقعن في قبضة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان ومن أعمال وحشية، وكذلك من الإبادة الجماعية، ومحاولات تدمير مجتمعاتهن علاوةً الأضرار الجسدية والنفسية والدينية. ويتطلب كل ما سبق، سواءً للأفراد أو الجماعات، تلقي دعم طويل الأجل بهدف التعافي. ومن ناحية أخرى، حُرمت الناجيات من الأسر من التعليم لسنوات عديدة في أعقاب اختطافهن بوحشية من أحضان عائلاتهن. وعلى مدار السنوات الماضية، كانت ثمة أصوات كثيرة تؤكد على أهمية استئناف دراستهن كشكل أساسي من أشكال التعويض. يمكن أن يكون التعليم بمثابة وسيلة مهمة للناجيات لإعادة بناء حياتهن من جديد، فضلاً عن أهميته في إثراء القدرة على التعامل مع الصدمات وكذلك يعد أحد العوامل الهامة في التعافي وإعادة الاندماج في المجتمع والتمكين الاقتصادي. كما أنه يُعزز أيضًا من احترام الذات والاستقلالية والانتماء - حيث يعمل على محو الآثار التي خلّفتها الأعمال الوحشية والعنف الجنسي الذي تعرضت له الناجيات.

ورغم ذلك، تواجه الناجيات من أسر تنظيم داعش في العراق العديد من العقبات عند سعيهن لاستئناف مسيرتهن التعليمية، إذ حالت العوائق المنهجية ونقص الحلول الملائمة دون عودة الكثير من الناجيات إلى المدارس ثانيةً، قي حين وجدن من عُدن إلى التعليم أن النظام الحالي لا يلبي احتياجاتهن. وعقب مضي عشر سنوات من ارتكاب داعش للإبادة الجماعية في العراق، لا يمكن المبالغة في مدى إلحاح هذا الوضع؛ فللناجيات الحق في الحصول على فرصة لبدء مسيرتهن التعليمية أو استكمالها واستعادة مستقبلهن. ومن الضروري أيضًا أن يتم التوصّل إلى حلول عملية ومبتكرة لإتاحة التعليم أمام الجميع وأن يكون ملائمًا للواقع الذي تواجهه الناجيات.

تمت الموافقة على قانون الناجيات الإيزيديات في مارس/ آذار 2021 لتمكين تلقي الناجيات من جرائم تنظيم داعش من المجتمعات الإيزيدية والتركمانية والشبك والمسيحية لتعويضات، لا سيما الناجيات من الأسر والعنف الجنسي. وتنص المادة 5.4 من القانون على أنه سيتضمن تدابير بغرض "تأمين فرص تعليمية خاصة للناجيات وغيرهن ممن يندرجن تحت هذا القانون."

لكي يمثل التعليم أحد أشكال التعويض الفعالة، يجب أن يتجاوز الأمر كونه مجرد توفير فرص للحصول على تعليم مماثل لما يتلقاه عامة السكان. يجب أن تكون هناك حلول للوفاء باحتياجات الناجيات وإزالة العوائق التي يواجهنها فضلاً عن التعامل مع الصدمات التي تعرضن لها. ومع ذلك، ورغم اعتراف قانون الناجيات الإيزيديات بأن التعليم يمثل أحد العناصر الأساسية في التعويض، لا يزال العديد من الناجيات تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى الموارد التعليمية نتيجة مجموعة متنوعة من العوائق المنهجية، فضلاً عن نقص الاستجابات المؤسسية الإبداعية التي تتلاءم مع هذا التحدي.

يُلخص هذا التقرير، الذي أعدّه الصندوق العالمي للناجين والناجيات، بالاشتراك مع أعضاء شبكات الناجين، منظمة فريدة العالمية ومنظمة يزدا، العوائق التي تحول دون حصول الناجيات من أسر تنظيم داعش على التعليم.[1] كما أنه يُسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى وجود استثمارات مُستهدفة وحلول عملية لضمان حصول الناجيات على الحق القانوني في التعليم كأحد أوجه التعافي الرئيسية بموجب الحق في التعويض فقط، وتمكينهن كذلك من المشاركة في إعداده وتنفيذه على نحو فعال.

بالإضافة إلى التغييرات الهيكلية طويلة الأمد، يجب أيضًا وضع برنامج تدخلي مُستهدف لتمكين الناجيات من الحصول على تعليم مناسب، يتمحور حول الناجيات، يراعي ما تعرضن له من صدمات، فضلاً عن كونه مدعومًا من قِبل الأقران، دون أي تأخير. ويشمل هذا الأمر مزيجًا من تدابير التعليم التعويضي الرسمية وغير الرسمية، ليستفيد به أكبر عدد ممكن من الأشخاص. ويجب إعداد هذا البرنامج بالتعاون مع الناجيات، كما يتطلب دعمًا حكوميًا ومشاركة قوية من جانب المجتمع المدني.[2]

---

1 يتكون الفريق من:

- شيرين خيرو، عضوة شبكة أصوات الناجيات، وشبكة الناجيات الإيزيديات وممثلة الناجيات المقيميات في إقليم كردستان
- إلهام جاسم خلو وجاشنا حسن خلو، ممثلتا مجموعة الناجيات في سنجار
- خالد قاسم، المدير القطري لمنظمة فريدة العالمية
- أميلدا خديدة، مديرة مشروع العدالة الانتقالية في منظمة Yazda
- إستر دينغمانز، المدير التنفيذي للصندوق العالمي للناجين والناجيات
- ديلخواز حاجي، المستشار الفني للصندوق العالمي للناجين والناجيات
- حريرة عطان، مساعد المدير التنفيذي ورئيس قسم التعليم في مؤسسة NEEM.

تلقى فريق العمل الدعم من بلال الحمايدة، الذي قدم بحثًا أساسيًا أثرى به مداولات فريق العمل، وساهم في تحليل السياق المقدم في هذا التقرير. كما ساهم في صياغة التقرير كلاً من هوغو فان دير ميرفي (الصندوق العالمي للناجين والناجيات)، وميريد سميث (منظمة فريدة العالمية)، وزوي باريس (Yazda).

2 لا يتناول التقرير تحديدًا التحديات التي يواجهها الأطفال المولودون في الأسر أو نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالصراع. لقد كان هذا الأمر خارج نطاق الوثيقة ويتطلب تركيزًا خاصًا. وبينما يواجه الأطفال بعض التحديات التي تمت مناقشتها في هذا التقرير، إلا أنهم يواجهون أيضًا عقبات فريدة لم ترد هنا.

2. مقدمة

اتسم عام 2014 وما يليه بأنه من الفترات القاتمة في تاريخ العراق، إذ عكف تنظيم داعش على ممارسة انتهاكات حقوقية جسيمة ووحشية وارتكب الإبادة الجماعية ضد المجتمعات الإيزيدية، واضطهد أفرادًا من المسيحيين والشيعة التركمان والصابئة المندائيين والكاكائية والشبك وتسبب في تهجيرهم وقتلهم. ووقع الآلاف في الأسر لفترات طويلة، حيث تعرض العديد من النساء والفتيات لأشكالٍ متنوعة من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[3] وعقب مضي عشرة أعوام، لا يزال الآلاف في عداد المفقودين، بل وتفتقر مئات الآلاف من الناجيات إلى الوسائل اللازمة لإعادة بناء حياتهن مرة أخرى.

يُقرّ قانون الناجيات الإيزيديات بخطورة الانتهاكات التي تعرّضت لها الناجيات من المجتمعات الإيزيدية والتركمان والشبك والمسيحيين، كما يؤكد على حق الناجيات من عمليات القتل الجماعي والأسر وغيرها من أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالصراع الذي ارتكبه تنظيم داعش، **في التعويض**. ويعرض القانون إطارًا منظمًا لإعادة تأهيلهن ودمجهن في المجتمع، حيث يتضمن أشكالاً مُختلفة من التعويض، بما في ذلك الرعاية الطبية والنفسية، والتعويض المالي، ومبادرات تخليد الذكرى، وفرص الحصول على التعليم.

يحدد قانون الناجيات الإيزيديات أهدافه الرئيسية في توفير التعويض والتأهيل ومنع تكرار حدوث مثل هذا الأمر. وينص على أن القانون يهدف إلى: "تعويض الناجيات وممن يندرجن تحت أحكام هذا القانون ماديًا ومعنويًا، مع تأمين حياة كريمة لهن علاوةً على إعادة تأهيل ورعاية الناجيات وممن يندرجن تحت أحكام هذا القانون، وتهيئة الوسائل اللازمة لدمجهن في المجتمع ومنع تكرار حدوث الانتهاكات التي وقعت لهن."[4]

المديرية العامة لشؤون الناجيات، التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، هي الجهة التنفيذية الرئيسية لهذا التشريع، وقد بدأت عملها في سبتمبر/أيلول 2022. هذا وقد حصل نحو 1600 من الناجيات على تعويضات مالية حتى مارس/آذار 2024، بينما لا تزال هناك أشكال أخرى من التعويضات، بما في ذلك التدابير الخاصة بالتعليم، قيد الإعداد.

التعليم كشكل من أشكال التعويض

نعلم جميعًا أن الحق في التعليم يمثل أحد الحقوق الأساسية للإنسان وأنه يجب على الدولة توفير الحصول على هذا الحق، إلا أنه يختلف عن الحق في التعليم كشكل من أشكال التعويض. ولا يُعد التعليم شكلاً من أشكال التعويض إلا إذا تجاوز متطلبات التعليم النظامي وصُمم لتلبية الاحتياجات المعقدة للناجيات.

وفقًا للقانون المحلي والدولي، يتم توفير تعويض مناسب وفعال وسريع لضحايا الانتهاكات الوحشية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، التي تشمل الأشكال التالية: إعادة الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمان عدم التكرار.

3 اختطاف تنظيم داعش لما لا يقل عن 6800 من الإيزيديين، معظمهم من النساء والأطفال.
https://irp.cdn-website.com/16670504/files/uploaded/Yazda_Publication_2018_DocumentingMassGravesYazidisKilledISIS_28062021_Download_EN_vf.pdf.

4 القانون العراقي رقم 8 لسنة 2021 - قانون الناجين الإيزيديين.
https://c4jr.org/wp-content/uploads/2022/01/Yazidi-Female-Survivors-Law-March-24-2021.pdf.

5 يتعرض الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالصراع للخطر بشكل خاص، حيث نادراً ما يتم إدراك حقوقهم في التعليم والتعويض. وغالباً ما يواجهون المزيد من التحديات في الحصول على التعليم المناسب بسبب الوصمة والنبذ وعدم القدرة على تقديم الوثائق القانونية. للتعرف على المزيد من التحليل التفصيلي للتحديات التي يواجهها الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالصراع: https://www.globalsurvivorsfund.org/fileadmin/uploads/gsf/Documents/Resources/Policy_Briefs/Briefing_on_children_born_of_CRSV_web_Final.pdf

بالنسبة للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالصراعات، غالبًا ما يمثل العنف الذي تعرضوا له عائقًا أمام الحصول على التعليم. وغالبًا ما تؤدي الصدمة، الجسدية والنفسية، إلى الانقطاع عن الدراسة. وقد يُجبرن أيضًا على التخلي عن تعليمهن بسبب الاحتجاز في الأسر، أو الحاجة إلى إيجاد عمل عقب فقدان دعم الأسرة، أو التعرض للنبذ من جانب مجتمعاتهم، أو النزوح القسري.[5]

بالنظر إلى أن الناجيات قد حرمن من التعليم أثناء فترة الأسر، فيجب حصولهن عليه مرة أخرى كجزء من حقهن في التعويض، واستعادة ما سُلب منهم دون وجه حق. ولكي يكون نظام التعليم القائم تعويضيًا حقيقيًا، يجب إدراج بعض العناصر الأساسية به بغرض تعافي الناجيات ونموهن، مثل الرعاية النفسية.

يمثل التعليم أيضًا شكلًا من أشكال إعادة التأهيل، فإذا ما تم تقديمه بطريقة يمكنها التعامل مع الصدمات، فإنه يمكنه منح الناجيات شعورًا بالانتماء، مع المساهمة في شفاء الجروح العاطفية العميقة التي خلّفتها الفظائع الجماعية، بما في ذلك العنف الجنسي. يُعزز التعليم من قدرة الناجيات على الصمود ومكانتهن في مجتمعاتهن، مما يُسهم في الاعتراف بهن وإعادة دمجهن في المجتمع. ومن خلال تحسين فرص الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية، يستطيع التعليم أن يضمن عدم تكرار حدوث مثل هذا الأمر، على المستويين الفردي والمجتمعي.

3. الوفد رفيع المستوى وتقييم أصحاب المصلحة المتعددين

استضاف الصندوق العالمي للناجين والناجيات في يناير/كانون الثاني 2024 اجتماعًا مع وفد عراقي رفيع المستوى في جنيف لتقييم كيفية مساهمة الصندوق في تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات. وحضر هذا الاجتماع العديد من المسؤولين الحكوميين، ومن بينهم مدير المديرية العامة لشؤون الناجيات. كما حضر الاجتماع أيضًا العديد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك شبكات الناجيات. وخلال الاجتماع، تم تحديد أن إمكانية الحصول على التعليم تمثل أحد المجالات الرئيسية التي يمكن أن يساهم فيها الصندوق العالمي للناجين والناجيات بشكل كبير.

تعاون الصندوق العالمي للناجين والناجيات خلال يونيو/حزيران 2024 مع الناجيات ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الخبراء المتمرسين في مجال التعليم المراعٍ للصدمات النفسية لعقد سلسلة من ورش العمل وجلسات نقاش جماعية مركزة في العراق.[6] وقد خلصت هذه الاجتماعات، التي عُقدت بمشاركة الناجيات وممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني، إلى تقديم توصيات عملية لوزارة التربية والتعليم والمديرية العامة لشؤون الناجيات. وشارك الناجون التحديات التي يواجهونها في الحصول على التعليم، مما سمح لفريق أصحاب المصلحة المتعددين باستكشاف الحلول والفرص لجعل التعليم التعويضي واقعًا عمليًا. ويعرض هذا التقرير نتائج وتوصيات فريق العمل هذا.

6 شملت مناقشات مجموعتي التشاور تسعة من الناجين والناجيات، من بينهم ثلاثة رجال وست نساء من طوائف الإيزيديين والشبك المقيمين في سنجار وبعشيقة وإقليم كردستان.

4. قانون الناجيات الإيزيديات والتعليم

ينص قانون الناجيات الإيزيديات، في المادة 5.4 منه، على توفير فرص تعليمية كأحد التدابير التعويضية القابلة للتنفيذ.[7] ويكلف القانون المديرية العامة لشؤون الناجيات، بصفتها الجهة المسؤولة عن تنفيذ القانون، بتأمين الفرص للناجيات بغرض تمكينهن من تطوير المهارات والمعارف اللازمة لإعادة تكوين حياتهن، وتحسين مستقبلهن الاقتصادي فضلاً عن المساهمة بشكل إيجابي في مجتمعاتهن. ومع ذلك، لم يتطرق القانون بشكل مفصل إلى أنواع الفرص التي سيتم توفيرها ولا إلى كيفية تنفيذها.

ينبغي أيضًا فهم الأحكام الخاصة بالتعليم في قانون الناجيات الإيزيديات في إطار الجهود الحكومية الأوسع نطاقًا للتعامل مع الحق في التعليم خلال مرحلة ما بعد داعش. يوفر الدستور العراقي، وقوانين التعليم الجديدة بالإضافة إلى مجموعة المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ، العديد من الضمانات الهامة للحصول على هذا الحق، والتمتع بالجودة، والمساواة في الحصول عليه. ومع ذلك، عانت الحكومة كثيرًا لجعل هذه الضمانات واقعًا ملموسًا، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل. وفي بعض الحالات، تسببت الأحكام الواردة في القانون نفسه في إيجاد عوائق جديدة.

القانون العراقي والنظام التعليمي

تكفل المادة 34 من الدستور العراقي لجميع المواطنين الحق في التعليم، وتشير إلى أنه يمثل أحد العناصر الأساسية للتقدم المجتمعي. كما أن الدستور ينص على إلزامية التعليم الابتدائي، ويضمن حق الفرد في التعلم بلغته الأم، وينص أيضًا على التزام الدولة بالقضاء على الأمية. ويحق لجميع أفراد الشعب العراقي الحصول على التعليم المجاني في جميع المراحل. وتتوافق هذه الضمانات الدستورية مع اللوائح والسياسات الحكومية والإقليمية.

ينص القانون العراقي على منع الأفراد الذين انقطعوا عن الدراسة من العودة إليها حال عدم الالتحاق بها مرة أخرى في غضون سنتين أو أربع سنوات، بحسب سنة الانقطاع. ووفقًا لوزارة التربية والتعليم، فإنه لا يحق للطلاب الذين انقطعوا عن الدراسة لمدة سنتين الالتحاق إلا بالمدرسة المسائية، في يحن يفقد من انقطع عن الدراسة لمدة أربع سنوات الحق في الالتحاق بالمدارس الحكومية بشكل نهائي.

علاوة على ذلك، تفرض المدارس الابتدائية والثانوية قيودًا صارمة على الفئات العمرية. ولا يُسمح للطلاب بالالتحاق بالمدارس الابتدائية أو الثانوية حال تجاوز السن المقررة. هذا وتتباين هذه اللوائح إقليميًا بين العراق وإقليم كردستان.

7 القانون العراقي رقم 8 لسنة 2021 - قانون الناجين الإيزيديين
https://assets.website-files.com/5eefcd5d2a1f37244289ffb6/62626edf82f9f7da97e46c95_2021%20Legal%20Instr%20Iraq%20Law%20No%208%20Yazidi%20Female%20Survivors%20Law%20EN.pdf.

المعايير العراقية الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ[8]

استرشادًا بالمعايير الدولية المعمول بها، والتعاون بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة التربية والتعليم في حكومة إقليم كردستان، ومديري المدارس، والمعلمين، والمنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، تمثل المعايير العراقية الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ إرشاداتٍ تم تصميمها خصيصًا لمعالجة وضع ما بعد الصراع في العراق. ويوفر إطار السياسات هذا إرشاداتٍ شاملة لضمان الجودة، وإمكانية الوصول، والإنصاف في التعليم خلال أوقات الطوارئ والتعافي خلال مرحلة ما بعد داعش. ومن خلال وضع هذه المعايير في سياق واقع العراق، تستطيع التوصيات التعامل مع التحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات النازحة والمتضررة من الصراع. كما يمكنها تقديم استراتيجيات عملية للمشاركة المجتمعية، والتنسيق بالإضافة إلى حشد الموارد، وتهيئة بيئات تعليمية آمنة.

يضم الإطار أربعة معايير دنيا: عدد كافٍ من المؤسسات والمرافق التعليمية؛ ومؤسسات تعليمية تتسم بمستوى عالٍ من الجودة تتاح للجميع دون تمييز؛ ومحتوى تعليمي مقبول لكل من الطلاب وأولياء الأمور فضلاً عن نهج يتسم بالمرونة للتكيف مع احتياجات مجتمع يحظى بالتنوع والتغيير. وتشمل هذه المعايير أحكامًا تضمن تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم، وإرشادات بشأن حماية الطلاب ورفاهيتهم بالإضافة إلى المرافق والخدمات، والمناهج الدراسية، وتدريب المعلمين علاوة على الدعم المهني وصياغة القوانين والسياسات.

5. المسارات التعليمية المتاحة للناجيات

لقد عانت الناجيات من أسر تنظيم داعش من الاحتجاز لعدة سنوات، مما جعلهن غير مؤهلات للعودة إلى المدرسة بسبب شروط إعادة الانتساب للمدرسة والعمر بحسب ما هو منصوص عليه في القانون العراقي. لذا، ورغم سماح قانون الناجيات الإيزيديات بإعفاء الناجيات من هذه القيود العمرية، إلا أنهن بقين يواجهن صعوبات في هذه العملية، حيث يُتاح أمام الراغبات في مواصلة تعليمهن، ممن لم يستطعن التغلب على قيود السن، خمسة خيارات:

1. الاندماج في التعليم الرسمي

تتضمن إعادة الإدماج في التعليم الرسمي عودة الناجيات إلى التعليم الابتدائي أو الثانوي أو الجامعي الحكومي، بحسب مستواهن التعليمي السابق. وعادةً، يُتوقع من الناجيات العودة إلى الصف أو المستوى الدراسي حيث تم تسجيلهن خلال المرة الأخيرة. كما يُطلب منهن تقديم وثائق تُثبت خلفيتهن التعليمية السابقة. وقد يفرض هذا الشرط تحديات في بعض الأحيان (راجع القسم 6).

على الرغم من إدخال تعديلات على سياسات التعليم لدعم الناجيات ممن عانين من الانقطاع عن التعليم، إلا أنه لا تزال ثمة حالة من الارتباك بشأن نطاق هذه الإعفاءات وكيفية تطبيقها، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات السن بموجب القانون العراقي (راجع القسمين الرابع والسادس).

علاوة على ذلك، ورغم التحاق بعض الناجيات بالتعليم الرسمي، إلا أن هذا النهج نادرًا ما يكون على دراية بمراعاة الصدمات، والتحلي بالمرونة، والدعم من جانب الأقران فضلاً عن مدى ملائمته للناجيات من الناحية الثقافية (راجع القسم السادس)، وبالتالي لا يُشكل التعليم شكلاً من أشكال التعويض.

8 https://inee.org/resources/contextualized-inee-minimum-standards-iraq.

2. التعلم المُسرَّع

يمثل التعلم المسرَّع أحد أنظمة التعليم المعترف بها في العراق، حيث تم تصميمه للسماح للطلاب بتكثيف مناهج عامين من التعليم في عام واحد، وهو ما يمكنهم من التقدم خلال الصفوف بشكل أسرع.

وفي الوقت الذي يسمح فيه القانون بالحصول على التعليم المُسرَّع في جميع أنحاء العراق بالإضافة إلى آثاره الإيجابية التي تستجيب بشكل مميز للاحتياجات التعليمية للناجيات، إلا أن توافره محدود ويمكن فقط لفئات عمرية محددة الوصول إليه.[9]

3. التعلم الخارجي

يتيح التعلم الخارجي الفرصة أمام الطلاب للتقدم للامتحانات للحصول على شهادة تفيد إكمال سنوات دراسية محددة، وهي الصفوف 6 و 9 و 12. ويتطلب هذا المسار من الطلاب التسجيل لخوض الامتحانات،
كما يوفر إمكانية الحصول على بعض الدعم للإعداد لها.
وهناك مؤشرات تدل على أن الحكومة تخطط لتوفير المزيد من الدعم عبر الإنترنت للمسجلين في
هذا المسار التعليمي.

نظريًا، يُعد هذا النهج الأكثر سهولة للناجيات، لذلك تم التشاور عليه في قسم التوصيات من هذا التقرير. ومع ذلك، على الرغم من كونه منظمًا خلال الوقت الحالي، إلا أنه لا يُنظر إليه على أنه يتماشى مع الاحتياجات المحددة للناجيات. يتطلب التعلم الخارجي منهن الدراسة في "المنزل"، حيث يتلقين الحد الأدنى من الدعم ويفتقرن إلى التفاعل مع الأقران والزميلات من الناجيات. لذلك، يُشكل هذا الأمر تحديات خاصة أمام الناجيات ممن يعشن في مخيمات النزوح.

قد تكون الناجيات بحاجة إلى طلب دعم إضافي، على غرار إيجاد مدرسين خصوصيين أو طلب المساعدة من منظمات المجتمع المدني. وفي بعض الحالات، يمكنهن حضور دروس رسمية كمستمعات للإعداد للامتحانات، إلا أن ذلك ليس حلاً كافيًا لتلبية احتياجاتهن التعليمية.

4. التعليم المهني وغير الرسمي

قد توفر فرص التدريب والتعليم الإضافية خارج نظام التعليم الرسمي العديد من المزايا للناجيات. وتُعدّ بعض الخيارات مثل دروس محو الأمية، ودورات اللغات الأجنبية والحاسوب، والتدريب المهني الموجه ذات قيمة كبيرة بشكل خاص.

هناك العديد من مبادرات التعليم غير الرسمي التي تأتي لتلبية احتياجاتهن. وقد كان لبعض المنظمات مثل اليونيسف، ومبادرة نادية، وYazda، ومؤسسة الإيزيدية الحرة، ومنظمة فريدة العالمية، وInternational Volunteers of Yamagata دور محوري في تقديم الدعم التعليمي للناجيات من خلال دورات التعلم غير الرسمي. وتستكشف المديرية كيفية تكثيف الجهود لضمان حصولهن على التدريب المهني أيضًا.

5. التعليم الجامعي

أبدت الناجيات اهتمامًا كبيرًا بالالتحاق بالجامعات في الخارج، حيث يؤكدن على الحاجة الماسة إلى الحصول على منح دراسية لتحقيق ذلك.

وأكدت المشاركات في الاجتماعات
على أهمية تقديم دعم خاص لمساعدتهن على الالتحاق بالجامعات الدولية أو الجامعات ذات البرامج العالمية.

وطالبت الناجيات بتوفير منح دراسية
تتيح لهن مواصلة التعليم الجامعي، والتي من شأنها تحقيق ما يلي:

- تشجيع المزيد من الناجيات على مواصلة دراستهن.
- تعزيز الثقة في أنفسهن وتمكينهن من بناء مستقبل أفضل
- إتاحة فرص جديدة أمامهن للوصول إلى آفاق تعليمية ومهنية غير عادية
- كما أكدن على أن تقديم مثل هذه المنح الدراسية سيكون سبيلاً لتمكينهن كأفراد، وسيؤثر بالإيجاب كذلك على مجتمعاتهن أيضًا، مما يُعزز من عملية إعادة التأهيل والتعافي عمومًا.

9 يتوفر التعلم المُسرَّع في: المستوى الأول: الصف الأول والثاني الابتدائي، المستوى الثاني: الصف الثالث والرابع، المستوى الثالث: الصف الخامس والسادس، المستوى الرابع: الصف السابع والثامن، والمستوى الخامس: الصف التاسع.

6. النتائج

1. المشهد التعليمي

يواجه المشهد التعليمي للناجيات تحدياتٍ متزايدة، وتتفاقم هذه التحديات بسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية بفعل الصراع، والنزوح المستمر، والعوائق الاجتماعية والاقتصادية الهائلة.

عقب مضي عشر سنوات على بداية الصراع، لا تزال مشكلات نقص المعلمين وتدمير المرافق التعليمية كما هي مع وجود تقدم بعض الشيء. وتسبب الصراع في نزوح عدد كبير من الأشخاص، ولا يزال هؤلاء الأشخاص يعيشون في مخيمات النازحين. أضف إلى ذلك أن حالة الانقسام التي تسود النظام التعليمي بين العراق وإقليم كردستان العراق تؤدي إلى المزيد من العقبات أمام الوصول إلى حلولٍ منسقة. ويشكل خطر إغلاق مخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق تحدياتٍ إضافيةً أمام رفاه مئات الآلاف من النازحين من سنجار، بما في ذلك قدرتهم على الحصول على التعليم. لا يزال القلق يسيطر على تفكير الناجيات العائدات إلى المنطقة فيما يتعلق بسلامتهن وقدرتهن على الوصول إلى الخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية. وقد يؤدي إغلاق هذه المخيمات دون دراسة كافية للوضع إلى حدوث مزيد من الاضطراب فضلاً عن الحيلولة دون عودة الطلاب لتلقي التعليم مرة أخرى.

2. التسجيل

ثمة نقص يدعو للقلق في البيانات التفصيلية بشأن الوضع التعليمي للناجيات واحتياجاتهن ورغباتهن. وثمة حاجة إلى توفير معلوماتٍ حول الناجيات ممن حصلن على التعليم، ومستويات التعليم المتوفرة، وما يحتجنه للنجاح، بالنظر إلى الضرر الذي لحق بهن. وفي حين أن المديرية العامة لشؤون الناجيات والجهات المعنية الأخرى قامت بجمع معلوماتٍ من الناجيات حول وضعهن التعليمي الحالي ورغباتهن، إلا أن هذا الأمر لا يُشكل مراجعةً شاملة. كما أن محدودية الخيارات العملية المتاحة لغير المسجلات في الوقت الحالي من شأنها تعقيد إجراء مثل هذا الإحصاء من دون وجود توقعاتٍ زائفة.

وفقًا للمعلومات الواردة من المديرية العامة لشؤون الناجيات، تلقت المديرية نحو 58 طلبًا من الناجيات لدعم التحاقهن بالمدارس. ومن بين هذه الطلبات، استطاعت سبع ناجيات الالتحاق بالنظام التعليمي في حكومة إقليم كردستان، بينما التحق البقية بالنظام التعليمي الحكومي. ومع ذلك، ليس ثمة تقديرات دقيقة حتى الآن بشأن العدد الإجمالي للناجيات اللائي يرغبن في استئناف تعليمهن. ويسلط هذا الأمر الضوء على الحاجة إلى بذل جهود إضافية لتوفير مؤشرات واضحة تدعم خطط إعادة دمجهن في النظام التعليمي.

3. العوائق

تم تحديد العوائق التالية التي تحول دون حصول الناجيات على التعليم وذلك من خلال محادثات الفريق مع الناجيات وأصحاب المصلحة الآخرين:

محدودية الخيارات

- غالبًا ما تكون المدارس الحكومية مكتظة بالطلاب علاوة على النقص الكبير في أعداد المعلمين
- محدودية برامج التعلم المُسرَّع
- الافتقار إلى الدعم المُخصص لمن يرغبن في الحصول على التعلم الخارجي
- محدودية الوصول إلى التدريب المهني من حيث النطاق والتوافر.

العوائق العملية والإدارية

- غالبًا ما تعجز الناجيات عن استئناف التعليم بسبب الانقطاع عن الدراسة لسنوات طويلة.
- على الرغم من استثناء الناجيات من قيود السن، إلا أنهن يشعرن بالتردد في ارتياد الفصول الدراسية مع طلاب يصغرهن عمرًا.
- نقص الوثائق اللازمة والتأخيرات الإدارية في تجديد الوثائق الحالية. أفادت الناجيات بصعوبة تقديم إثبات على التحاقهن بالمدارس في السابق بسبب فقدان الوثائق والتدمير الذي لحق بالمدارس. عدم تخزين سوى سجلات بعض الصفوف الدراسية المهمة فقط مركزيًا.
- تبرز الصعوبات الاقتصادية بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالمسافة والمواصلات كأحد أهم المعوقات أمام حصول الناجيات على التعليم. تجبر القيود المالية العديد من العائلات على تفضيل العيش على التعليم.

التعامل مع الصدمات النفسية الشديدة

- تعاني العديد من الناجيات من أعراض نفسية ناجمة عن تعرضهن للصدمات، مما يُصعّب عليهن أداء المهام بفعالية داخل النظام التعليمي التقليدي. وتعاني بعض الناجيات من اضطراب ما بعد الصدمة الحاد، بما في ذلك ذكريات الماضي التي تزيد من صعوبة التركيز في المدرسة.
- غالبًا ما تشعر الناجيات العائدات إلى المدرسة بالعزلة الشديدة، بل ويكن وحدهن الناجيات في الصف الدراسي. ويشعرن بأن الزملاء والزميلات والمعلمين لا يمكنهم فهم ماهية ما تعرضن له من صدمات وكيف أن مثل هذا الأمر يؤثر على مستوى التشاور لديهن وقدرتهن على التعلم.
- ثمة بعض المدارس يتواجد مرشد نفسي فيها، إلا أن الناجيات لا يشعرن بأن الدعم المُقدم لهن يمكنه تلبية احتياجاتهن الخاصة.
- تقف الوصمة الاجتماعية والأعراف الثقافية كحجر عثرة أمام تمكّن بعض الناجيات من مواصلة تعليمهن. كما أن إلحاق لقب ناجيات لهن من قبل زملائهن الطلاب والمعلمين قد يُعرّضهن للوصم والعار.
- تواجه النساء والفتيات في بعض المجتمعات المزيد من الضغوط المجتمعية والمخاوف الأمنية التي تُعيق قدرتهن على الالتحاق بالدراسة.
- تمتنع بعض الناجيات عن استكمال دراستهن بالمنزل، لاعتقادهن بأنهن لن ينجحن من دون دعم بيئة صفية مُحفّزة وتفاعلية.

الوصول إلى المعلومات والتواصل بشكل واضح

- سجلت بعض الناجيات لدى المديرية العامة لشؤون الناجيات بغرض استثنائهن من قيود العمر للعودة إلى المدرسة، إلا أنهن لم يتلقين ردًا، أو أُبلغن بعدم وجود حل متوفر لهن في هذا الوقت. وشعرن بنقص في أوجه التواصل بشأن أسباب اتخاذ هذه القرارات أو كيفية اتخاذها.
- هناك حالة سائدة من الارتباك حول الخيارات والإجراءات التعليمية المختلفة علاوة تفاوت تفسيرات الجهات المعنية للقانون. على سبيل المثال، يتردد أن هناك استبعادًا للأطفال من طوائف الشبك والمسيحيين من بعض الفرص وذلك بسبب الاعتقاد بأن القانون لا ينطبق إلا على الناجيات الإيزيديات وحدهن.
- تطرأ العديد من التغييرات على موظفي المديرية العامة لشؤون الناجيات بانتظام، مما يُعيق إلمامهم بالإجراءات.
- لا يرافق أخصائيو الحالات الناجيات في استكشاف الخيارات المتاحة لهن أو تسهيل مسارهن التعليمي. ولم يتلقَّ معظمهن أي نصائح مُخصصة أو تحليل منهجي يتعلق باحتياجاتهن الفردية.

4. المفاهيم الخاطئة حول دوافع الناجيات

هناك اعتقاد خاطئ بأن الناجيات يفتقرن إلى الحافز لإكمال تعليمهن. على العكس من ذلك، كشفت تعليقات الناجيات عن وجود رغبة قوية لديهن لمواصلة الدراسة. لقد كان الكثير منهن يسرن على الطريق الصحيح لإكمال دراستهن قبل تعرضهن للاختطاف، ولا يزلن بالحماس بالحماسة لمواصلة تعليمهن رغم العوائق النظامية الحالية. هذا وقد واجه العديد من الناجيات إخفاقات متكررة في محاولة منهن لإعادة الاندماج في النظام التعليمي، في حين شعرت أخريات بالعزلة أو عدم القدرة على الأداء، فتوقفن عن الدراسة خلال وقت لاحق.

شعرت الناجيات أن النظام الحالي لا يدرك واقع ما عانينه، بل وأعرب بعضهن عن الرغبة في الحصول على فرص للدراسة في الخارج، بغرض الوصول إلى أنظمة تعليمية قد تلبي احتياجاتهن بشكل أفضل.

أفادت التقارير أن الناجيات اللاتي يتلقين تعويضًا ماليًا بموجب القانون لا يمكنهن في الوقت نفسه الحصول على رواتب من وظائف حكومية، مما يخلق حالة من الشك لديهن.
ونظراً لعدم وجود فرص عمل أخرى، فإن الحافز لإتمام شهادة الدراسة الثانوية لاستغلالها كوسيلة للتوظيف بدأ يتضاءل يومًا بعد يوم.

7. البحث عن حلول

1. الاحتياجات الرئيسية التي عبّرت عنها الناحيات في مناقشات محموعات التشاور

في إطار مناقشات مجموعات التشاور، عبّرت الناجيات عن فهمهن الخاص لكيفية توفير نظام تعليمي أكثر ملاءمة. وفيما يلي أهم المواضيع التي انبثقت عن هذه الحوارات:

- أهمية دعم الأقران في الفصل الدراسي. في حين أعربت بعض الناجيات عن تفضيلهن للتواجد في بيئة صفية تضم ناجيات مثلهن في الغالب، شعر البعض أنهن يستطعن التعلم إلى جانب الأطفال والشباب، طالما كان هناك عدد كبير من الأشخاص ممن لديهم تجارب مماثلة.
- الحاجة إلى وجود فهم أكبر من قبل المعلمين فيما يتعلق بظروف الناجيات الفريدة وتحديات التعلم التي يواجهنها.
- تطالب الناجيات أيضًا بتوفير المزيد من المرونة فيما يتعلق بما يلي:
  - الدرجات: أعربت الناجيات عن شعورهن بضرورة أخذ صعوبات التعلم المرتبطة بالصدمات النفسية بعين الاعتبار عند تقييم أدائهن الأكاديمي. وأشرن إلى أن نظام التقييم الأكثر مرونة، والذي يُطبَّق بالفعل على قدامى المحاربين في الجيش العراقي، سيكون مناسبًا لظروفهن.
  - أماكن الامتحانات: طالبت الناجيات بعدم عقد الامتحانات في الموصل تحديدًا، حيث كان العديد منهن أسيرات لدى تنظيم داعش هناك.
  - تحديد المستوى الدراسي ومتطلبات تقديم الوثائق: ينبغي تقييم قدرات الناجيات الحالية بدلاً من اشتراط تقديم وثائق رسمية تُثبت آخر صف دراسي كن قد التحقن به، حيث يعد ذلك دربًا من دروب المستحيل بالنسبة لبعض الناجيات. كما ينبغي مراعاة المهارات الأخرى التي اكتسبتها الناجيات من خلال التعلم الذاتي أو غير الرسمي عند تحديد مستوى التسجيل المناسب.
  - أن يكون لدى المدارس القدرة على تقديم الدعم النفسي المناسب.
  - أن تهتم المناهج التعليمية ومواد التعلم بالصدمات؛ فقد أشارت بعض الناجيات إلى وجود محتوى قد يُعيد الشعور بالصدمة مرة أخرى.

2. التوصيات

من فريق العمل

بالإضافة إلى التغييرات الهيكلية طويلة الأمد، يجب تنفيذ تعديلات عملية لجعل خيارات التعليم الحالية أكثر فاعلية كوسيلة لجبر الضرر. نقترح تنفيذ برنامج برنامجٍ مستهدفٍ يتيح للناجيات الوصول الفوري إلى تعليم مناسب، يرتكز على احتياجاتهم، ويأخذ بعين الاعتبار آثار الصدمة النفسية، ويدعمه الأقران، دون مزيد من التأخير.

إلى الحكومة العراقية

- إزالة جميع العوائق التي تحول دون حصول الناجيات على التعليم وذلك بشكل فوري، لا سيما القيود المتعلقة بالعمر والوثائق. ويحظى هذا الأمر بأهمية كبيرة لمواجهة الحرمان الذي تواجهنه الناجيات جرّاء احتجازهن في الأسر، وكذلك الأطفال والشباب الآخرين ممن انقطعوا عن الدراسة بسبب الصراع والنزوح.
- ضرورة عاجلة لتعيين موظفي حالة(اخصائي ادارة الحالات) بدوام كامل ضمن كوادر المديرية العامة لشؤون الناجيات، وتدريبهم على دعم الناجيات في الوصول إلى التعليم.
- إدراج المناهج الدراسية لجرائم تنظيم داعش بالإضافة إلى التوعية بالطوائف العرقية والدينية الاعتراف في المناهج التعليمية بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، وإدراج محتوى يعزز الوعي بالتنوع العرقي والديني في العراق وإقليم كردستان العراق، بهدف تعزيز الفهم المتبادل والتعايش السلمي. ويجب أن يتم إعداد هذه المواد التعليمية بالتعاون مع أفراد المجتمع والخبراء و الناجيات ومنظمات المجتمع المدني.
- وضع برنامج مُصمم خصيصًا للناجيات من قبضة تنظيم داعش والأشخاص ممن انقطعن عن الدراسة نتيجة الصراع والنزوح وذلك خلال العامين إلى الأعوام الخمسة القادمة، بحيث يتناسب مع احتياجاتهن ويتضمن نهجًا شاملًا. ينبغي استشارة منظمات المجتمع المدني والناجيات عند وضع هذا البرنامج. يُرجى التأكد من أن البرنامج يتضمن ما يلي:

- معلمون مُدرَّبون على احتياجات الناجيات، وتقنيات يمكنها التعامل مع المعرضات للصدمات بالإضافة إلى كيفية تهيئة بيئة صفية آمنة تناسب الجميع.
- تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي على يد أخصائيين مدربين على دعم الناجيات من التعرض للانتهاكات الوحشية، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- منهج دراسي يستجيب لاحتياجات الناجيات التعليمية ويتناول بشكل مباشر العوائق الخاصة التي يواجهونها.
- فصول دراسية صغيرة، مع تعليم يتسم بالديناميكية والإبداع يمكنه الدمج بين الفنون والرياضة والأنشطة الأخرى لتمكين الطلاب من المشاركة وتوفير تجربة تعليمية تتسم بالشمول فضلاً عن كونها تعويضية.
- متطلبات تسجيل مرنة ومتكيّفة. يجب أن تكون متاحة للأطفال والبالغين من جميع الأعمار، مع خيارات تسجيل مرنة، ولا سيّما لتلبية احتياجات الأشخاص الذين قد يعودون إلى مناطقهم الأصلية أثناء مشاركتهم في البرنامج.
- ينبغي على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن تطوّر برامج تدريب مهني إضافية معتمدة ورسمية، تهدف إلى معالجة التحديات والأولويات التي يواجهها الناجيات. ويجب أن تلبي هذه البرامج المهنية الاحتياجات الخاصة للناجيات، مع مراعاة توافقها مع متطلبات سوق العمل العراقي. كما ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني في تطوير هذه البرامج وإدارتها.

إلى الجامعات في العراق وإقليم كردستان العراق والدول الأخرى

- إعداد و/أو توسيع نطاق المنح الدراسية الخاصة بالناجيات من جرائم تنظيم داعش، مع تغطية الرسوم الدراسية ونفقات المعيشة الإضافية في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة.
- ضمان عدم وقوف متطلبات العمر والوثائق كعائق أمام الناجيات في سبيل الوصول إلى التعليم الجامعي، والتغاضي عنها متى أمكن ذلك.
- تخصص الجامعات عددًا محدد من المقاعد الدراسية سنويًا للناجيات من أسر تنظيم داعش، مع توفير الدعم التعليمي اللامنهجي لهن لضمان تحقيقهن للنجاح الأكاديمي والاندماج مع الآخرين.

إلى الجهات المانحة والمجتمع الدولي

- دعم المشاريع التي تتمحور حول دعم الناجيات في الحصول على التعليم الرسمي.
- دعم المشاريع التي تعمل على إعداد بدائل للتعليم الرسمي، مع الدعوة إلى وضع برامج تعليمية مصممة خصيصًا من قِبل الحكومة.
- دعم التدريب المهني للناجيات.

إلى منظمات المجتمع المدني

- إعداد مشاريع لدعم حصول الناجيات على التعليم الرسمي.
- الدعوة إلى إعداد برامج تعليمية مصممة خصيصًا من قِبل الحكومة.
- وضع بدائل لمشاريع التعليم الرسمي كخطوة عملية وفورية لضمان حصول الناجيات على التعليم. ينبغي أن تتضمن هذه البرامج التعليمية البديلة ما يلي:
  - أن تستند البرامج إلى الأدلة وأن تكون مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات سوق العمل والناجيات، مع اتباع المنهج العراقي والتحضير للامتحانات الرسمية للصفوف الدراسية 6 و 9 و 12.
  - أن تكون برامج دراسية فردية تتيح للطلاب فرصة التقدم في المواد التعليمية وفق وتيرتهم الخاصة، مع إمكانية تقدمهم لخوض الامتحانات عند الاستعداد لذلك.
  - إنشاء صفوف دراسية صغيرة تستخدم مواد تعليمية ديناميكية وإبداعية، تدمج بين الفنون والرياضة وغيرها من الأنشطة، بهدف الحفاظ على تفاعل الطلاب وتوفير تجربة تعليمية شاملة تكون تعويضية في الوقت نفسه. ويجب أن يكون المحتوى التعليمي مُكيَّفًا ليتناسب مع عمر ومستوى الطلاب التعليمي
  - التأكد من مدى مرونة وملائمة البرنامج (الوقت، اليوم، المكان) مع حياة الناجيات، مما يسمح للطالبات بالاهتمام بمسؤوليات أخرى، بما في ذلك العمل.
  - دمج خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الصحة النفسية في البرنامج.
  - ضمان تدريب جميع المعلمين أو المدرسين الخصوصيين على أساليب التعليم المراعية للصدمات النفسية.

- تبديلها:إدماج طلاب وطالبات آخرين من الفئات الضعيفة في هذه الصفوف، بما يعزز بيئة تعليمية أكثر شمولاً، ويسهم في الحد من الوصمة الاجتماعية، ومعالجة سلسلة العنف المرتبط بالعوائق التي تواجه الفتيات في الوصول إلى التعليم بشكل عام. ويمكن فتح البرنامج للأطفال واليافعين من جميع الأعمار، مع توفير خيارات تسجيل مرنة تتيح المشاركة لمن قد ينتقلون من المخيمات أو يواجهون اضطرابات أخرى في مسارهم التعليمي.
- توفير منح دراسية للطلاب لضمان مشاركتهم مع القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- إعداد برامج تدريب مهني مصممة خصيصًا لاحتياجات الناجيات وسوق العمل، فضلاً عن اعتمادها رسميًا من قبل الحكومة.

8. الختام

لا يعد حصول الناجيات على التعليم كشكل من أشكال التعويض بموجب قانون الناجيات الإيزيديات مجرد فرصة، بل هو ضرورة أخلاقية ملحة وأولوية للناجيات.

لقد عانت الناجيات بما يكفي على يد تنظيم داعش. ومن غير المعقول حرمانهن من تلقي حقهن في التعليم وحقهن في الحصول على أحد أشكال التعويض التي تتمثل في التعليم. لا ينفصل كلا الحقين عن بعضهما البعض، حيث يمثلان عملاً أساسيًا في تعافي الناجيات وإعادة تكوين حياتهن مرة أخرى. لا يتعلق هذا الأمر بالوفاء بالتزام قانوني؛ بل إنه يتعلق أيضًا باستعادة الكرامة والأمل لمن عانوا أكثر من غيرهم.

تتطلب التحديات الواردة في هذا التقرير وجود اهتمام فوري. ويجب على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى مجتمعات الناجيات والمانحين التكاتف، ليس من خلال مجرد النقاش، بل من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة.

يجب أن تكون أصوات الناجيات ورغباتهن هي المحفز الأساسي لهذه الجهود. كما يجب تصميم الفصول الدراسية والمناهج والبرامج التعليمية بالتعاون مع شبكات الناجيات، حيث إن هذه الشبكات هي من يمكنها فهم احتياجات الأفراد دون غيرها. يجب علينا أن نتحرك الآن، على نحو سريع ومع وجود القناعة لدينا، لضمان حصولهن على التعليم الذي سُلب منهم، الذي يستحقونه أيضًا.

www.globalsurvivorsfund.org